التاريخ يسلم المبادرة بيد النساء العراقيات

بقلم : عماد مجيد محمد

ثلث أعضاء الجمعية الوطنية في العراق من النساء . قد يعني هذا الكثير والكثير جداً . وقد لا يعني شيئاً . التاريخ يفتح أبوابه على مصاريعها للمرأة العراقية! كيف تدخل ؟ كيف تكون ؟ هل تكون مثالاً جذاباً وقدوة لنساء المنطقة والعالم، أم نموذجاً مزرياً بائساً ! قلوبنا مع البرلمانيات العراقيات . ولكننا لن نستطيع فعل شيء ! ذلك لأن الأمر كله يتوقف على مبادرتها، جدارتها، إصرارها، شجاعتها، واحترامها نفسها.

على المرأة العراقية البرلمانية أن تدرك أنّ رجال العراق مؤهلون تاريخياً لتحرير المرأة . وإلاّ لما وافقت الأحزاب ورجال الدين المتنورون والعشائر على ٣٣ بالمئة . حتى أكثر شعوب العالم قرباً من المرأة لا توجد هذه النسبة عندهم في برلماناتهم . وعلى برلمانياتنا أن يتذكرن أن النسبة الأولى التي طرحت كانت ٤٠ بالمئة .

ولكن كل شيء يتوقف على القوانين التي ستسن وعلى تطبيق هذه القوانين . النساء بحاجة إلى ثورة قانونية . وبصراحة إن من سيقود هذه الثورة لن يكون الرجال . عيب ! فهناك ٣٣٪ من أصحاب الشأن حاضرون.

هزيمتكن التاريخية، يجب أن تتوقف هنا في هذا الزمن، في اقل تقدير في بلد عشتار . عليكن أن تجعلن التاريخ يغير مسيرته . فقد تحرك الزمن الراقد . والأفكار التي كانت تبحر جانحة بأيديكن الآن أن تركها، بالميّت قانونيا، إلى زوايا المتاحف . لن تكون عضوات الجمعية الوطنية وحدهن . تذكروا أن من سنّ قانون إدارة الدولة المؤقت هم بالأساس رجال مجلس الحكم المتحضرون . وهؤلاء وأمثالهم كثيرون، سوف يمدون لكم يد العون . ولكن المبادرة التاريخية تتوقف عليكن . فهل أنتن جديرات بمهمة كهذه ؟! نحن نعتقد نعم .

ونتمنى لكن النجاح . من أعماق القلب .

مواطنون من الموصل يتحدثون لـ(المدى):

اقليم المنطقة الغربية خطوة لترسيخ الترابط الجغرافي بعيداً عن الانفصال الطائفي

الموصل / مكتب المدى / نوزت شمدين

أدى إعلان محافظ الانبار، الشيخ فصال الكعود، عن تشكيل اقليم المنطقة الغربية الذي يضم المحافظات الغربية الثلاث : (نينوى، صلاح الدين، الانبار) ردود افعال واسعة بين شرائح المجتمع الموصلي . وكان الشيخ فصال قد اوضح في مؤتمر صحفي ان المحافظات الثلاث وضعت الخطط اللازمة لإنشاء الإقليم الغربي وفقا لما جاء في قانون ادارة الدولة موضحا ان لجنة من المتخصصين تعكف على وضع الصيغة النهائية للمشروع الذي سيطرح على الجمعية الوطنية العراقية في اجتماعاتها اللاحقة . وعلى صعيد متصل سربت مصادر مطلعة في محافظة نينوى لـ (المدى) وجود مشاورات عالية المستوى بين احزاب سياسية وقوى فاعلة وان المشاورات جارية لصيوغ نهائي للمشروع .

(المدى) استطلعت اراء المواطنين بشأن هذه الخطوة، كونها تحولا مهما نحو افاق الديمقراطية العراقية الجديدة وتطبيقا لقانون ادارة الدولة العراقية ، مستطلعة مدى توافقها مع التطلعات الشعبية في المرحلة الحالية .

رغبة شعبية

سرمد سعدالله (ناشط في حقوق الانسان) عبر لـ(المدى) عن وجود رغبة شعبية في انجاح هذه التجربة كونها خطوة فعالة نحو الديمقراطية واضاف : تكتسب هذه الخطوة شرعيتها من قانون ادارة الدولة، وهو امر جرى اقراره من قبل الاطراف السياسية في العراق، وبرغم اهمية هذا الامر الا ان اعلان مشروع الاقليم الغربي وايضا اعلان مشروع الاقليم الجنوبي قد يؤديان الى اقامة اقاليم على اسس طائفية وهذا القلق له ما يبرره خصوصا بعد تعميق هذا الفصل في الخطاب السياسي العراقي وبروز مشكلات مايسمى بمثلث الموت او المثلث السني . من المؤكد ان الروابط الجغرافية التي تربط المحافظات الثلاث واضحة وقوية ولكن من يضمن لنا انها ستحافظ على هذا الترابط ولا يشهد العراق محاولات لاحقة لتطهير طائفي .

شريف عمار الربيعي (علوم حاسبات) قال ل (المدى) : ان محاولة ايجاد تقسيمات ادارية جديدة هي خطوة سليمة تنبع من فهم صحيح للديمقراطية . اعتقد ان الشعب العراقي الان اكثر تقبلا من قبل لفكرة الفيدرالية والاقاليم والتنظيمات الادارية الجديدة كونها تخدم الشعب وتوفر عدالة موضوعية في تقسيم الثروات وتنبذ المركزية المبادة. ولكن مايجب التنبيه اليه هو عدم احتساب هذه الخطوة كرد فعل على ماجرى في السنتين الماضيتين من توتر في عموم مناطق العراق وعلى الجهات السياسية اثبات ان هذا الامر يسير في السياق الديمقراطي السليم وليس من اجل ترسيخ الطائفية . نحن نرفض رفضا قاطعا ان يكون الاقليم حكرا لطائفة ما كما نرفض رفضا باتا التفاوض بين الاطراف السياسية على وفق هذا المبدأ .

اتحاد المحافظات

جنان مصطفى (موظفة) أشادت بهذا التوجه وعدته خطوة مهمة أسوة باقليم كردستان الذي تمتع لأكثر من عقد باستقلالية اتحادية واضافت : لقد تأخر النظر بهذا الامر لأسباب نجهلها وارى ان حساسية المنطقة الغربية قد تغيرت ازاء مايمكن ان يحدث في العراق مستقبلا . لقد تم اقرار قانون ادارة الدولة منذ فترة طويلة نسبيا وآن الاوان لتنفيذ هذا القانون بصيغة دراسات ومشاورات الى ان يتم وضع الدستور الدائم واقرار مسألة الاقاليم . عبد العظيم عطية (تدريسي) قال لـ (المدى) : توجد ضرورات ملحة لخلق اتحاد بين محافظتين او أكثر . هذا الامر يحقق عدالة في أمور عديدة ويساهم في تطوير المحافظات ويوفر فرص عمل من خلال استغلال طاقات المحافظات البشرية والاقتصادية بشكل سليم وايضا يمكن مراعاة القواسم المشتركة بين منطقتين جغرافيتين او أكثر وهذا سيكون له الأثر الكبير في استقرار العراق وتماسكه ويؤدي الى استغلال امثل للطاقات والثروات ويحقق ديمقراطية عالية المستوى .

الخصوصية الثقافية

الدكتور عبد الرحمن زكي (طبيب) قال لـ (المدى) : لاشك في ان اتحاد محافظات عدة في اقليم واحد يرسخ لخصوصية ثقافية ؛ فضلا عن المزايا الأخرى التي يمكن اجمالها في مبدأ التكامل كأن ترتبط منطقة فقيرة بمنطقة اخرى غنية . ان إيجاد أواصر ارتباط بين مناطق جغرافية يساهم في انماء الخصوصيات الثقافية ويعمقها من خلال هويات مختلفة تنضم الى الهوية العراقية العامة . عصام عامر (طالب جامعي) تحدث عن أهمية العمل باتجاه ابراز ثقافات مختلفة خاصة ان العراق يتميز بتنوع قومي وطائفي وهذا يجب ان يتجه نحو التآخي وليس الخلاف والاحتدام . ان توجيه العمل الديمقراطي وترسيخ قيم الحرية يحتمان على الدولة وعلى المثقف العراقي العمل باتجاه الوحدة الوطنية وتعميق الدور الثقافي في كونه البديل الامثل لاجتثاث ثقافة العنف التي مزقت المجتمع العراقي وادت الى خسارة جسيمة وتخلف العراق عن الدول المجاورة . ان اتحاد المحافظات على اسس جغرافية وثقافية هو مكسب كبير للديمقراطية العراقية ويجب العمل بكل جد وثبات من اجل انجاح هذه التجربة وإعطاء دور بارز للثقافة كونها الرابط الاساس والضمان الأقوى لحياة امنة وكريمة .

دور الاعلام

السيدة ميسون الحيالي (تدريسية) تحدثت ل (المدى) عن دور الإعلام في تعميق الوعي بالتجربة الديمقراطية الجديدة ومنها مسألة الاقاليم واضافت : ان الاعلان عن مشاورات قد تنتهي بتشكيل الاقليم الغربي هو خطوة كبيرة نحو الديمقراطية ويقينا ان هذا يجب ان يكون على المعايير الجغرافية وليس على التقسيم الطائفي وان يسند بقانون يوضح هذا ويحرم أية نزعة غير سليمة تمزق الوحدة الوطنية . اننا نطالب الاعلام بتقديم الدعم للمشروع الديمقراطي العراقي ؛ فهكذا توجه يجب ان يسبقه اعلام رصين يبين للمواطن العراقي اهمية التفاعل الايجابي مع السلم الديمقراطي الذي يحاول العراق التدرج فيه وصولا الى القمة . نعم توجد اشكالات كبيرة تهدد العراق من الداخل والخارج ولكن هذا لايمنع ان نكون مع الصوت الداعي الى البدء بحملة توعية شاملة بمناهج الديمقراطية يتبناها الاعلام وتشرف عليها الحكومة بمنهجية وقدرة على الاقناع . وسواء توقفنا عن الكلام في الموضوع الديمقراطي ام اسهبنا فيه فأن رياح التخبط ستبقى تعصف بنا اذا لم نكن نتمتع بالقوة او اسأنا استغلال المرحلة الحالية ببناء هش . ارى ان محاولتنا الرامية الى كسب شخصية عراقية تؤمن بالتغيير افضل الف مرة من كسب شخصية تنتهج العنف بشتى انواعه . من هنا تأتي ضرورة حشد الاعلام في حملة توعية والضغط على الاطراف السياسية لتفعيل دورهم نحو بناء العراق . وانا ارى ان الاعلان عن الاقليم الغربي وكذلك الاعلان عن الاقليم الجنوبي هما علامة ايجابية يجب تشجيعها وتقديم الاسناد الشعبي لها وعدم الركون الى حالة الخوف او اليأس التي تأكل من طموح العراقي وتبقيه في حالة تراجع دائم .

ابناء النجف يتطلعون الى صياغة دستور يلائم كل الاطياف

النجف / مكتب المدى نجم عبد خضير

كثر الحديث عن صياغة دستور العراق الجديد وبدت العديد من المنظمات القانونية والسياسية بطرح افكارها ومقترحاتها بشأن هذه الصياغة. فهل يرغب المواطن أن يكون الدستور منسجما مع تاثيرات خارجية ؟ وكيف ينظر الى شكل الحكم المقبل للعراق؟ وهل انه يفضل الحكم الفيدرالي على غيره من النظم؟ جملة من الاسئلة طرحتها (المدى) على مجموعة من المواطنين في النجف لتخلص الى مايرغبونه ويتطلعون اليه في صياغة دستور العراق الدائم.

يقول المواطن كريم عبد الحسن (٤٦ سنة) كل ما نامله في دستور العراق الدائم ابتعاده عن التطرف وان لايلبي رغبة فئة دون اخرى وما يطرحه الشارع العراقي ان الشيعة والاكراد هم المتصدرون لهذه الصياغة ولم يأخذ هؤلاء المواطنون في عقولهم ان كل هذه الاتجاهات لاتطمح بالتفريق بين ابناء البلد الواحد ويتناسون ان مايتردد بين كلتا القائمتين ما هو الا اختلاف وجهات نظر سرعان ما يتفقون عليها. لذلك نامل في صياغة الدستور الذي يتناول كل مفردات الشعب.

الحبر على الورق

ومن جانبه تحدث السيد عباس مزهر ٦٣ عاماً قائلا كتابة الدستور يجب ان تكون مستوحاة من رغبة الشعب من شماله الى جنوبه بما يضمنه من حقوق لجميع مكونات الشعب ويعكس امالهم وطموحاتهم بعيدا عن التاثيرات الدينية والطائفية وان تضع في حساباتها ان العراق وطن للكل وتبتعد عن مؤثرات دول الجوار التي تحاول الابقاء على العراق حكما دكتاتوريا وهذا النهج يتضارب مع افكار العراق الجديد.

سميرة عبود ٣٨ عاماً تقول الهم الوحيد للمراة العراقية ان يتبنى الدستور الجديد حقوقها وهذا لايعتمد فقط على الحبر الذي يندرج على الورق بل نريده ان يكون بشكل ملموس وفاعل وما يظهر اليوم ان العديد من المنظمات الانسانية والتيارات السياسية في العراق تدعي الالتزام بحقوق المراة والدفاع عنها الا انها كلمات واذا جاء وقت التطبيق يتنحى الكل عنها وتكون المراة لاشيء بالنسبة لهم. كذلك نامل في يتناول الدستور حماية الحرية الشخصية وحرية الراي والاعتقاد وحرية العبادة دون ان يكون للاطراف المتنفذة في السلطة تاثير.

توزيع الثروات

في حين قال السيد كاظم جاسم الجبوري اتمنى على من يكتبون الدستور لبس عقول حيادية ونزع الافكار التطرفية والطائفية وان لا يعتمدوا على قوانين دول الجوار ذات المنحى الجامد والذي لانعرف منها سوى الجانب الاستبدادي ولكن لاباس بالاعتماد على بعض مايفيد الشعب وهمنا الاول والاخير في دستور العراق الجديد ان يضمن حقوق جميع ابناء العراق دون تفريق بين طائفة واخرى او عشيرة دون غيرها ويكفل توزيع ثروات العراق بالتساوي وسيادة القانون على الكل، لكن اهم ما نرغب فيه هو ان يتكفل صياغة الدستور ابناء البلد لاغيرهم ولاباس من اقتباس بعض الافكار البناءة ولزوم ان يكون الدستور عاما لايتداخل مع أي اتجاه سواء كان اسلاميا ام مسيحيا ام غيره وان لايعتمد كتاب الدستور اسلوبا او ديانة على حساب اخرى بحجة الاغلبية فابناء العراق سواسية تجمعهم الافكار الواحدة وحب المواطنة وتفرق بينهم الافكار الرجعية والهدامة التي اتت من الخارج.

اما حسين طارش الحسناوي فيرى ان يتضمن سن الدستور الجديد الاعتماد على توابت اسلامية باعتباره مصدرا في التشريع وتعتمد عليه ثقافة العراقيين وان يجسد الدستور هذه الاطر وينسجم مع ما يؤمن به الناس على ان لا تتعارض هذه الاطر مع بقية الديانات الاخرى في العراق.

الضمان الاجتماعي ورعاية الشباب

فيما يرى المواطن جبار كاظم ٢٧ عاماً ان لصياغة الدستور اساسيات هي ملاءمته كل الاطياف العراقية ويقتبس من كل الديانات ولايميل صوب اتجاه دون غيره بما لاتتعارض مع القوانين الانسانية ولا يحد من حرية ابناء الشعب كما نؤكد على تبني قضية الشباب في الدستور الجديد وتقديم الرعاية لهم ويعطيهم المجال الاوسع في المشاركة في الصياغة وضرورة الابتعاد عن النظرة الاستعلائية التي يتسم بها كبار الساسة العراقيون. ونتمنى ان يعمل الدستور على تعزيز المسيرة الديمقراطية.

كامل طاهر الظالمي قال غايتنا ان يصاغ الدستور الجديد وفق ثوابت عالمية تعتمد احترام جميع اطياف الشعب وتجعلهم سواسية امام القانون على ان لا يكون هناك إلغاء للحرية الشخصية.

قانون حماية الاقليات

أما السيدة رضية حسن فتقول أن: هموم العراقيين كثيرة بعد ما خلفته انظمة الحكم المتعاقبة في العراق على مدى العقود الماضية وهذا ما دفع العراقيين الى المراوحة في مكانهم دون ان يتلمسوا افق الحضارة العالمية وعلى الدستور الجديد أن يراعي مسألة احترام إرادة العراقيين كما يتطلب أن يبتعد عن المسميات التي طرات على الشارع العراقي كالوقف الشيعي والوقف السني وان يتم الابتعاد عن هذه المسميات الطائفية والتي تعزز الفرقة بين ابناء البلد الواحد وكذلك ان يكون نظام الحكم الفيدرالي الذي سيثبت في الدستور المرتقب بعيدا عن سلطوية طائفية ليمرر خطط واهداف الدول المجاورة.

استقالة عدد من اعضاء اتحاد طلبة جامعة الكوفة

النجف - نجم عبد خضير

اعلن عدد من اعضاء اتحاد الطلبة في جامعة الكوفة عن استقالتهم وكان الاعضاء المستقيلون من كليتي الهندسة والعلوم فيما هدد أعضاء آخرون بالاستقالة. وجاءت هذه الموجة من الاستقالات احتجاجا على رئيس اتحاد طلبة جامعة الكوفة علي عبد الكاظم الفتلاوي بسبب ما أسموه بعدم احترامه آراء الآخرين جراء قيامه بتسيير تظاهرات طلابية من كلية الهندسة وكلية الآداب الأسبوع الماضي اعتراضاً على عطلة يوم السبت من دون ابلاغ رئاسة الجامعة أو استشارة أعضاء الاتحاد، وجاءت تبريراته بسبب ضغوط واجهها من بعض الطلبة في كلية الهندسة للخروج في هذه التظاهرة .

وقال عدد من المستقلين ان اسباب استقالتهم هو الاستبداد بالرأي الذي تتخذه قيادة الاتحاد منهجاً لها في إصدار القرارات وعدم العمل بمبدأ المشاركة في الرأي أو استشارة الاعضاء قبل اتخاذ القرارات .

ومن الجدير بالذكر ان علي عبد الكاظم (مرحلة رابعة . كلية الهندسة) قد فاز برئاسة الاتحاد خلال الانتخابات التي اقامتها جامعة الكوفة قبل اشهر تنفيذاً لكتاب وزارة التعليم العالي بتشكيل اتحاد طلابي من خلال انتخابات حرة ديمقراطية، وقد ظل هذا الاتحاد يعاني الكثير من المشكلات بسبب انعدام المركزية التي توجه عمل الاتحاد وغياب قانون صريح يوضح آليات عمله .

بحضور شخصيات قانونية واجتماعية

محامو الفلوجة ينظمون مؤتمرا عن جرائم الحرب في مدينتهم

سمير كامل - الانبار

على قاعة نقابة المحامين العراقيين تم افتتاح مؤتمر (جرائم الحرب في الفوجة) بحضور مئات الشخصيات القانونية والاجتماعية.

وافتتح المؤتمر نقيب المحامين العراقيين السيد كمال حمدون بكلمة رحب فيها بالحاضرين وطالب الجميع بالوقوف صفاً واحداً من اجل عراق ديمقراطي موحد.

وناقش المؤتمر الأحداث المأساوية التي أفرزتها الأحداث الأخيرة كما اطلع المؤتمرون على صور الضحايا المدنيين بعد ذلك القى البيان الختامي ممثل نقابة محامي الفلوجة السيد صباح ناجي الذي طالب بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق وإجراء تحقيق يتسم بالشفافية والنزاهة ومن خلالها يتم تحديد نوعية الجرائم والمسؤولية عن تلك الاحداث ودعوا أيضاً الى استصراخ الضمير العالمي الحر من اجل الوقوف عن تلك الهجمات التي تطال المدن الآهلة بالسكان العزل دون مراعاة الخسائر البشرية والمادية والنفسية وخاصة في مدينة الفلوجة وكذلك مناصرة الشعب العراقي في محنته ضد الإرهاب وادانه جرائم الحرب التي ارتكبت على ارضه والغاء قرار مجلس الامن الدولي الذي يعفي القوات المتعددة الجنسية من المسؤولية عن الحوادث وحالات القتل وانتهاكات حقوق الانسان وعدم اللجوء له انهاء الدعاوى والقضايا نتيجة التقادم ووفق ما جاء باتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي الإنساني .

وأكد بيان المؤتمر على احترامه والتزامه وتضامنه مع حقوق العراق الثابتة وشمول الضحايا المتضررين الابرياء في التعويض المادي والمعنوي بموجب الأعراف والمواثيق القانونية.

وطالب البيان بجدولة الانسحاب الاميركي من ارض العراق واحترام حقوق الشعب العراقي المتمثل بالسيادة والتأكيد على وحدة العراق ارضاً وشعباً. واخيراً اطلاق سراح جميع المعتقلين والمعتقلات في السجون الذين ليس عليهم جناية وأدلة تثبت جرمهم والسماح لأجهزة الإعلام بالدخول الى المدن المنكوبة.

نشرة حقوق الإنسان في ديالى بسنتها الثانية

ديالى / المدى

دخلت نشرة حقوق الإنسان التي تصدرها الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان في ديالى سنتها الثانية بعد صدور العدد الثاني عشر وهو الأخير من السنة الأولى، والعدد الثالث عشر وهو العدد الأول من السنة الثانية، وقد تضمن العدد الثاني عشر مقالاً افتتاحياً بعنوان (وماذا بعد أن أنجح شعبنا تجربة الانتخابات) جاء فيه "نحن بحاجة إلى انقلابات حقيقية في مفاهيمنا، فالتأكيد على المواطنة لها ضرورة حياتية، يتوقف عليها مستقبلنا، وهذه القضية ليست قضية نص دستوري، بل يجب علينا أن نطبقها". وتضمن العدد ملفاً عن الأديب والصحفي الشهيد مؤيد سامي وهو أحد الأعضاء المؤسسين لفرع الجمعية في ديالى، وأول رئيس تحرير لنشرة (حقوق الإنسان)، وكتب ضمن الملف الكاتب المسرحي الكبير محيي الدين زه نكنه مقالاً بعنوان (معذرة مؤيد لا أقول وداعاً) قال فيه "كان لا بد للطلقة، حتى الطلقة الجامدة، معدومة الحياة والإحساس أن تخجل من هذا القلب الإنساني المفعم بالحياة" كما تضمن الملف مقال فاروق إبراهيم جامل المعنون (صراع النور والظلام)، ومقال إسماعيل زاير المعنون (هذا الصباح) الذي كتبه افتتاحية لجريدة الصباح الجديد التي يرأس تحريرها بعد يومين من استشهاد مؤيد. ومقال محمد الأحمد (اغتيال صحفي) الذي نشرته المدى، ومقال حسين التميمي (مؤيد.. لا تمت رجاء)، المنشور أيضاً في جريدة المدى. كما كتب صلاح وهابي عموداً بعنوان (مؤيد سامي والذكريات)، وكتب عبد العزيز المعموري (مؤيد سامي الأكثر سمواً من كل المسميات)، فيما كتب عدنان مهدي الدرب (اغتيال شجرة).كذلك تضمن العدد ثلاث مقالات أخرى هي (قضايا المرأة الملحة التي يجب حلها دون تأجيل في العراق الجديد) و(منشورات التكفير والشورى الحقيقية) و(نحن نشجع الاعتراف.. نحن مخترعون).

أما العدد الثالث عشر فخصص لمناسبة عيد المرأة وكان المقال الافتتاحي فيه بعنوان (التاريخ يسلم المبادرة بيد النساء العراقيات)، ومما جاء في المقال "على المرأة العراقية البرلمانية أن تدرك أنّ رجال العراق مؤهلون تاريخياً لتحرير المرأة، وإلا لما وافقت الأحزاب ورجال الدين المتنورون والعشائر على نسبة الـ ٣٣٪. فحتى أكثر شعوب العالم قرباً من المرأة لا توجد هذه النسبة في برلماناتهم "وكانت هناك مقالة صباح الأنباري (المسرح والمرأة ويومها العالمي) يقول الأنباري "المسرح في ديالى، كما في أغلب محافظات العراق، عانى وما زال يعاني القيود الثقيلة التي كبلت المرأة ونأت بها بعيداً عن ارتقاء خشبته "ويضيف" المسرح في محافظتنا كان أكثر تأثراً بالوضع الاجتماعي المتردي للمرأة وبالنظرة السطحية المتخلفة لها "لينتهي إلى مطالبة المرأة بالمبادرة لإيجاد محل متميز لها في مجتمعنا الجديد.

واحتوى العدد على مقال بعنوان (المشرعات العراقيات والمسؤولية التاريخية الساخنة) حيث طالب كاتب المقال الذي أغفل ذكر اسمه بحق " المرأة في شغل المراكز القيادية كافة، بما فيها رئاسة الجمهورية "